العراق في ميزان التحالفات الإقليمية والدولية: الفرص المهدورة والكوابح المستدامة

Iraq in the Balance of Regional and International Alliances: Missed Opportunities and Persistent Restraints

أ.د. مالك دحام متعب

جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية

malik.daham@nahrainuniv.edu.iq

تاريخ استلام البحث: ٢٠٢٥/٤/٦ تاريخ قبول النشر: ٢٠٢٥/٧/٨

الملخص:

يُركز هذا البحث على موقع العراق في خريطة التحالفات الإقليمية والدولية بعد عام ٢٠٠٣، مع التركيز على الفرص التي لم تُستثمر والكوابح التي تعيق دوره الخارجي. إذ يتم تحليل التحالفات العراقية مع القوى الإقليمية والدولية الكبرى، مع إيضاح التأثيرات السياسية الداخلية والخارجية التي تحد من استقلالية صنع القرار العراقي. يستخدم البحث منهجين رئيسيين، الاستنباطي لفهم السياقات وتحليلها، والاستشرافي لبناء رؤية مستقبلية للسياسة الخارجية العراقية. ويخلص إلى أن العراق يمتلك موقعًا جيوسياسيًا واستراتيجيًا هامًا يمكن أن يستثمره لتعزيز دوره الريادي في المنطقة والعالم، إلا أن التدخلات الأجنبية ثم الانقسامات الداخلية، والفساد تبقى من أبرز العوائق التي تصد العراق لتحقيق طموحاته. يوصي البحث بتبني سياسات خارجية متوازنة تعزز من الاستقلالية الوطنية وتوظف الفرص الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة.

الكلمات المفتاحية: العراق والتحالفات الدولية، العلاقات الخارجية، السياسة الإقليمية، الكوابح السياسية.

Abstract:

This research focuses on Iraq's position within regional and international alliances post-2003, highlighting the missed opportunities and persistent obstacles that hinder its foreign policy role. It analyses Iraq's alliances with major regional and global powers while examining the internal and external political factors limiting Iraq's decision-making independence. The study employs two main methodologies: a deductive approach to understand and analyses the contexts, and a foresight approach to build a future vision for Iraq's foreign policy. It concludes that Iraq has a significant geopolitical and strategic position that could be leveraged to strengthen its role; however, foreign interventions, internal divisions, and corruption remain major challenges. The research recommends adopting balanced foreign policies that enhance national sovereignty and capitalize on available diplomatic and economic opportunities.

Keywords: Iraq and international alliances, foreign relations, regional politics, political constraints.

المقدمة:

يُعد العراق أحد أبرز الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط لما يتمتع به من موقع جيوسياسي استراتيجي وثروات طبيعية هائلة، فضلا إلى تاريخه السياسي والثقافي والحضاري الممتد عبر الزمن. ومع ذلك، فإن موقعه هذا جعله عرضة لصراعات النفوذ والتجاذبات الإقليمية والدولية، مما أثر سلباً في مسارات سياسته الخارجية وأضعف من قدرته على بناء تحالفات متوازنة ومستقلة.

ومنذ عام ٢٠٠٣، دخل العراق في مرحلة انتقالية معقدة شابها التوتر السياسي الداخلي والتدخل الخارجي، الأمر الذي انعكس على موقعه في خريطة التحالفات الإقليمية والدولية. ففي الوقت الذي يمتلك فيه العراق فرصاً لتعزيز موقعه الدبلوماسي والانفتاح على محيطه العربي والإقليمي والعالمي، ما زالت كوابح عديدة تحول دون تحقيق هذا الدور، من بينها التدخلات الأجنبية والانقسام السياسي والأمني الداخلي.

من هنا، تأتي أهمية هذا البحث في تقديم قراءة تحليلية معمقة للعلاقات الخارجية العراقية في مرحلة ما بعد التغيير السياسي، من خلال تسليط الضوء على الفرص التي لم تُستثمر والكوابح التي ما تزال تقيّد الدور الإقليمي والدولي للعراق.

أولا: – أهمية البحث: تكمن أهمية هذا البحث في جوانب عدة أبرزها:

– محاولة فهم طبيعة التحالفات التي ينتمي اليها أو يتقاطع معها العراق، سواء على المستوى الإقليمي (العربي، الإيراني، التركي) أو الدولي (الولايات المتحدة الامريكية، روسيا، الصين).

– تسليط الضوء على العوامل البنيوية والسياسية التي أعاقت تطور السياسة الخارجية العراقية.

– رصد الفرص المتاحة أمام العراق لإعادة صياغة دوره الإقليمي والدولي.

– المساهمة في إثراء الأدبيات المتعلقة بالسياسة الخارجية في منطقة الشرق الأوسط.

ثانيا: – هدف البحث: يهدف هذا البحث إلى:

– تحليل موقع العراق ضمن التحالفات الإقليمية والدولية ما بعد ٢٠٠٣.

– التعرف على أبرز الفرص الدبلوماسية والاقتصادية المتاحة للعراق والتي لم يتم استثمارها بالشكل الكافي.

– تحديد الكوابح التي تقف أمام انفتاح العراق على العالم الخارجي واستعادة مكانته الطبيعية.

– تقديم رؤية مستقبلية لتفعيل السياسة الخارجية العراقية بما يخدم المصالح الوطنية العليا.

ثالثا: – إشكالية البحث: تتمحور إشكالية البحث حول السؤال الآتي:

ما مدى قدرة العراق على إعادة تموضعه داخل ميزان التحالفات الإقليمية والدولية في ظل التحديات الداخلية والتجاذبات الإقليمية، وما هي الفرص التي أهدرها والكوابح التي لا تزال تقيّد سياساته الخارجية؟

وتتفرع من هذه الإشكالية عدة تساؤلات فرعية:

– ما طبيعة التحالفات التي انخرط فيها العراق بعد عام ٢٠٠٣؟

– ما الأسباب التي حالت دون استثمار العراق لموقعه الجيوسياسي بشكل فعّال؟

– كيف يمكن للعراق أن يتعامل مع التوازنات الإقليمية والدولية لتعزيز استقلالية قراره الخارجي؟

رابعا: – منهجية البحث: يعتمد هذا البحث على منهجين رئيسيين:

أولاً: المنهج الاستنباطي ويُستخدم لتحليل عدد من الحالات والسياقات الخاصة المتعلقة بالتحالفات الإقليمية والدولية للعراق بعد عام ٢٠٠٣، كالعلاقة مع إيران، الولايات المتحدة الامريكية، الدول الخليجية، ومبادرة الشام الجديدة. ومن خلال دراسة هذه النماذج يتم استنتاج أنماط عامة تفسر كيفية تفاعل العراق مع بيئته الخارجية، والكوابح البنيوية والسياسية التي تعيق حركته.

ثانياً: المنهج الاستشرافي ويُستخدم لبناء تصوّرات مستقبلية لمسار العلاقات الخارجية العراقية، من خلال تحليل التوجهات الحالية في السياسة الدولية والإقليمية، واستقراء انعكاساتها على خيارات العراق الدبلوماسية. كما يهدف هذا المنهج إلى تقديم رؤى استراتيجية تساعد على تطوير نهج أكثر فاعلية في السياسة الخارجية.

ويمزج البحث بين التحليل الكيفي للمواقف والسياسات، والاستناد إلى مصادر موثوقة، كالبيانات الرسمية والتقارير الصادرة عن مراكز الدراسات الإقليمية والدولية، والدراسات الأكاديمية ذات الصلة.

خامسا: – هيكلية البحث

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقات الخارجية والتحالفات

– المطلب الأول: مفهوم العلاقات الخارجية والتحالفات الدولية

– المطلب الثاني: أهمية العلاقات الخارجية للعراق

– المطلب الثالث: الإطار النظري للتحليل (الواقعية، الليبرالية، التبعية...)

المبحث الثاني: تحولات السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣

– المطلب الأول: سياقات التغيير بعد ٢٠٠٣

– المطلب الثاني: العلاقات العراقية الإيرانية – الأمريكية – الخليجية

– المطلب الثالث: أثر البيئة السياسية الداخلية على السياسة الخارجية

المبحث الثالث: الفرص المتاحة للعراق في علاقاته الخارجية

– المطلب الأول: الموقع الجيوسياسي والموارد الطبيعية

– المطلب الثاني: فرص التحالفات الاقتصادية (الشام الجديدة، طريق التنمية)

– المطلب الثالث: الانفتاح الدبلوماسي وآفاق الوساطة الإقليمية

المبحث الرابع: الكوابح المستدامة للعلاقات الخارجية العراقية

– المطلب الأول: التدخلات الأجنبية والتأثير الخارجي

– المطلب الثاني: الانقسام السياسي الداخلي

– المطلب الثالث: الفساد والتحديات المؤسسية

الخاتمة: النتائج والتوصيات

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للعلاقات الخارجية والتحالفات

تمثل العلاقات الخارجية للدول إحدى الركائز الأساس في بناء سياساتها الاستراتيجية وتحديد موقعها في النظام الدولي، لا سيما في البيئات الإقليمية المعقّدة والمتغيرة كما هو الحال في منطقة الشرق الأوسط. ولأن العراق يُعد من الدول ذات الأهمية الجيوسياسية والاقتصادية، فقد شكلت علاقاته الخارجية وتحالفاته الإقليمية والدولية أداة مهمة في صياغة توجهاته السياسية بعد التغيرات الكبرى التي شهدها منذ عام ٢٠٠٣.

وفي ضوء هذا السياق، يسعى هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي ونظري لفهم طبيعة العلاقات الخارجية والتحالفات، وأهميتها بالنسبة للعراق، مع تسليط الضوء على أهم النظريات التي تساعد في تفسير التفاعلات والتحولات في السياسة الخارجية العراقية. ويُعد هذا المبحث تمهيداً ضرورياً قبل الانتقال إلى دراسة التجربة العراقية الفعلية وتحليل ممارساتها الخارجية في العقود الأخيرة.

المطلب الأول: مفهوم العلاقات الخارجية والتحالفات الدولية

تُعدّ العلاقات الخارجية من أهم أدوات الدولة في التعبير عن إرادتها السياسية على المستوى الخارجي، وهي تعكس طبيعة النظام السياسي وقدرته على التفاعل مع المتغيرات الإقليمية والدولية. وتُعرّف بأنها "مجموعة السياسات والاستراتيجيات التي تنتهجها الدولة في تعاملها مع الفواعل الدولية بهدف تأمين مصالحها الوطنية"[١]

أما التحالفات الدولية فهي ترتيبات سياسية أو عسكرية أو اقتصادية بين دولتين أو أكثر تقوم على أساس المصالح المشتركة والتحديات المتبادلة. وتتنوع التحالفات من حيث الدافع (دفاعي، هجومي، اقتصادي) ومن حيث المدى (ثنائية، متعددة الأطراف)[٢].

في السياق العراقي، كانت العلاقات الخارجية طوال القرن العشرين مرهونة بموقع العراق الجغرافي وموارده الطبيعية، وقد تعززت هذه الأهمية بعد ٢٠٠٣ بسبب تحوّل العراق إلى ساحة تنافس إقليمي ودولي. ومع ذلك، فإن هذه العلاقات ظلت في الغالب رهينة التوازنات، لا الفاعلية.

المطلب الثاني: أهمية العلاقات الخارجية للعراق

تتمثل أهمية العلاقات الخارجية بالنسبة للعراق في محاور عدة [٣]:

١. تأمين الاستقرار السياسي والأمني في ظل التهديدات المستمرة من التنظيمات المسلحة والتدخلات الأجنبية.
٢. فتح قنوات للتعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، خصوصاً مع توجه الحكومة نحو تنويع الاقتصاد وتقليل الاعتماد على النفط.
٣. تعزيز الدور الإقليمي والدولي للعراق، بما يمكنه من لعب دور الوسيط أو الجسر بين الأضداد في المنطقة.
٤. المساهمة في إعادة بناء مؤسسات الدولة ومكانتها الدولية بعد عقود من العزلة والحروب.

وفي ظل التطورات الجارية في المنطقة، مثل الاتفاقات الإبراهيمية والتطبيع، ومبادرات الشراكة الإقليمية، يواجه العراق فرصًا غير مسبوقة لصياغة سياسة خارجية متوازنة وفعالة، إذا ما تم تجاوز العقبات البنيوية.[٤]

المطلب الثالث: الإطار النظري لتحليل العلاقات والتحالفات

لفهم مسار العلاقات الخارجية العراقية لا بد من اعتماد إطار نظري يساعد في تفسير السلوك الخارجي للدولة، ويمكن تلخيص أبرز النظريات المستخدمة فيما يلي:

١. **النظرية الواقعية:** تركّز على مبدأ القوة والمصلحة القومية، وتعتبر التحالفات وسيلة لضمان البقاء في بيئة دولية فوضوية. تنطبق هذه النظرية على سلوك العراق حين يوازن بين علاقته بإيران والولايات المتحدة الامريكية[٥].

٢. **النظرية الليبرالية:** تُبرز دور المؤسسات الدولية والتعاون الاقتصادي كوسائل لتحقيق السلام والاستقرار. وتفسر انخراط العراق في مؤسسات مثل جامعة الدول العربية ومنظمة أوبك[٦].

٣. **نظرية التبعية:** تركّز على كيفية استغلال القوى الكبرى للدول النامية عبر أدوات اقتصادية وسياسية. تنطبق على العلاقة بين العراق والدول الكبرى في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي.

٤. **نظرية الهوية:** تؤكد على دور الدين، الطائفة، والانتماء الثقافي في صياغة توجهات السياسة الخارجية. وهي مهمة جداً لفهم التحالفات العراقية القائمة على الانتماء الطائفي أو التاريخي[٧].

إن تعدد هذه الأطر يعكس تعقيد السياسة الخارجية العراقية، ويبرز الحاجة إلى مزيج تحليلي لفهم خيارات العراق وتفاعلاته مع القوى الدولية.

المبحث الثاني: تحوّلات السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣

شكّل عام ٢٠٠٣ نقطة تحوّل جوهرية في مسار السياسة الخارجية العراقية، إذ انتقل العراق من نظام سياسي قائم على المركزية الشديدة والتوجهات القومية الصدامية، إلى نظام سياسي جديد هش، قائم على التعددية واللامركزية والانفتاح الخارجي، لكنه خضع منذ البداية لتدخلات دولية وإقليمية كثيفة. وقد أفرز هذا التحول مزيجاً من الفرص والتحديات التي لا تزال تطبع السياسة الخارجية العراقية حتى اليوم.

وفي هذا السياق، يسعى هذا المبحث إلى دراسة طبيعة التحوّلات التي طرأت على السياسة الخارجية العراقية بعد عام ٢٠٠٣، من خلال تحليل السياقات الداخلية والدولية التي رافقت هذا التحول، والتطرق إلى أبرز العلاقات الثنائية التي شكّلت جوهر التوازن العراقي الخارجي، وتقييم أثر البيئة السياسية الداخلية على فعالية هذه السياسة.

ويتضمن هذا المبحث ثلاثة مطالب أساس: –

–المطلب الأول: السياقات العامة لتحول السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣

– المطلب الثاني: العلاقات العراقية الثنائية بعد ٢٠٠٣ (إيران، الولايات المتحدة الامريكية، الدول العربية)

– المطلب الثالث: أثر البيئة السياسية الداخلية على مسار السياسة الخارجية

المطلب الأول: السياقات العامة لتحول السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣

عند تحليل السياسة الخارجية العراقية بعد ٢٠٠٣ لا بد من الوقوف عند العوامل التي ساهمت في إعادة تشكيل أولويات العراق الخارجية، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

١. **الاحتلال الأميركي وانهاء النظام السابق:** أدّى الغزو الأميركي إلى انهيار المنظومة الدبلوماسية والمؤسساتية السابقة، ما أفسح المجال لحقبة جديدة من العلاقات القائمة على التعددية السياسية والانفتاح، والتبعية للقوى الخارجية[٨].

٢. **صعود الأحزاب ذات التوجهات الطائفية والأثنية:** ساهمت هذه القوى في توجيه السياسة الخارجية نحو محاور طائفية أو عرقية، مما قزّم دور العراق الاستراتيجي وحوّله إلى طرف غير فاعل وغير مؤثر في كثير من الملفات الإقليمية والدولية

٣. **انسحاب القوات الأميركية (٢٠١١) ودخول داعش (٢٠١٤):** شكّلت هذه الأحداث لحظات مفصلية في إعادة توجيه الأولويات الخارجية نحو الأمن والتحالفات العسكرية، لاسيما مع الولايات المتحدة الامريكية وإيران والتحالف الدولي[٩].

٤. **التغيرات الإقليمية:** مثل الحرب في سوريا، الصراع في اليمن، والأزمة الخليجية، والتي أوجدت بيئة مشحونة زادت من صعوبة تموضع العراق في موقع محايد أو مستقل.

لقد أصبح العراق في مرحلة ما بعد ٢٠٠٣ ساحة لتقاطع المشاريع الاستراتيجية الإقليمية والدولية، مما جعله في كثير من الأحيان يتفاعل مع الخارج أكثر مما يصوغ سياسات خارجية خاصة به.

المطلب الثاني: العلاقات العراقية الثنائية بعد ٢٠٠٣

تميّزت العلاقات الخارجية العراقية في هذه المرحلة بتوازن هش توّزع بين محاور عدة، أبرزها: –

أولاً: العلاقة مع إيران: تُعدّ إيران أحد الفاعلين الأساسيين في الساحة العراقية بعد ٢٠٠٣، من خلال دعمها لأحزاب سياسية وميليشيات مسلحة، إضافة إلى علاقات اقتصادية وثقافية ودينية عميقة. وقد سعت طهران إلى منع تشكّل عراق معادٍ لها، وضمان عمق استراتيجي في مواجهتها للولايات المتحدة (وإسرائيل.) لكن هذا الحضور الإيراني أثار تحفظات محلية ودولية، كما قيّد من قدرة العراق على الانفتاح على محيطه العربي.

ثانياً: العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية: رغم انسحابها الرسمي عام ٢٠١١، إلا أن الولايات المتحدة الامريكية حافظت على نفوذ قوي في العراق عبر التحالف الدولي ضد داعش، والاتفاقات الأمنية والاقتصادية، والدعم التقني والعسكري. وتمثّل العلاقة معها جانباً أساسياً من توازن العراق الخارجي، إلا أنها تعرّضت للاهتزاز بعد مقتل قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس عام ٢٠٢٠.[١٠]

ثالثاً: العلاقة مع الدول العربية: شهدت العلاقات العراقية العربية نوعاً من الجمود في السنوات الأولى بعد ٢٠٠٣، بسبب الموقف العربي الرافض للاحتلال الأميركي وللنظام الجديد. إلا أن العقد الأخير شهد تحسناً نسبياً، خاصة مع دول الخليج ومصر والأردن، من خلال مشاريع شراكة مثل "مشروع الشام الجديدة" و"طريق التنمية".[١١]

تعكس هذه العلاقات الثنائية سعي العراق للحفاظ على توازن دقيق بين أطراف متنازعة إقليمياً، لكن غياب رؤية استراتيجية واضحة جعل من هذه العلاقات عرضة للتقلبات والضغوط.

المطلب الثالث: أثر البيئة السياسية الداخلية على مسار السياسة الخارجية

تُعد البيئة السياسية الداخلية أحد العوامل الحاسمة في تحديد الفعالية السياسة الخارجية العراقية، ويمكن تلخيص تأثيراتها في الآتي:[١٢]

١. **الانقسام السياسي والطائفي:** الذي انعكس سلباً على توحيد الموقف الخارجي العراقي، إذ تتعامل بعض الكتل السياسية مع ملفات الخارج انطلاقاً من تحالفاتها الإقليمية الخاصة.

٢. **ضعف المؤسسات المعنية بالسياسة الخارجية:** وعلى رأسها وزارة الخارجية، والتي غالباً ما تهمَّش في ظل تعدد مراكز صنع القرار، مثل رئاسة الوزراء، البرلمان، أو الأحزاب.

٣. **سيطرة قوى غير رسمية (الميليشيات):** التي تتعامل مع بعض الملفات الخارجية بمعزل عن الدولة، ما أفقد العراق القدرة على ضبط خطابه الدبلوماسي الموحد[١٣].

٤. **الفساد والمحسوبية:** التي أضعفت من أداء الكوادر الدبلوماسية وأفرغت العمل الخارجي من محتواه المهني.

٥. **الاحتجاجات الشعبية (منذ ٢٠١٩):** والتي فرضت على الطبقة السياسية إعادة النظر في طبيعة علاقات العراق الخارجية، خاصة مع الدول التي يُنظر إليها على أنها داعمة لقمع الحراك.

إن هذه التحديات الداخلية لا تقل خطورة عن التحديات الخارجية، بل إنها كثيراً ما تُستخدم كذرائع خارجية للتدخل أو لفرض شراكات غير متكافئة.

المبحث الثالث: الفرص المتاحة للعراق في علاقاته الخارجية

يمتلك العراق اليوم فرصًا استراتيجية غير مسبوقة تمكنه من إعادة تشكيل دوره الإقليمي والدولي، مستفيدًا من موقعه الجغرافي المتميز وموارده الطبيعية والبشرية. تتجسد هذه الفرص في مجالات عدة أبرزها:

المطلب الأول: الفرص الاقتصادية والتجارية

١. **مشروع الطريق التنموي (Road Development):** يُعد مشروع الطريق التنموي من أبرز المبادرات التي تهدف إلى تحويل العراق إلى مركز نقل إقليمي يربط بين آسيا وأوروبا. يتضمن المشروع إنشاء شبكة من السكك الحديدية والطرق السريعة والموانئ، بدءًا من ميناء الفاو الكبير وصولاً إلى الحدود التركية، بتكلفة تقديرية تبلغ ١٧ مليار دولار. من المتوقع أن يسهم المشروع في تعزيز التجارة الإقليمية وتوفير فرص عمل وتحفيز النمو الاقتصادي في العراق.[١٤]

٢. **الاستثمارات الخليجية:** شهدت العلاقات العراقية الخليجية تحسنًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، إذ أعلنت دول مثل قطر والسعودية عن استثمارات كبيرة في العراق. على سبيل المثال، أعلنت قطر عن استثمار ٥ مليارات دولار في مشاريع مختلفة، بينما خصصت السعودية ٣ مليارات دولار عبر صندوق الاستثمارات العامة. تستهدف هذه الاستثمارات قطاعات الطاقة والبنية التحتية والإسكان، مما يسهم في دعم الاقتصاد العراقي وتعزيز علاقاته مع جيرانه[١٥]

٣. التنوع في الشركاء التجاريين: يعمل العراق على تنويع شركائه التجاريين لتقليل اعتماده على دول معينة. على سبيل المثال، وقّع العراق اتفاقًا مع شركة توتال إنرجي الفرنسية بقيمة ٢٧ مليار دولار لزيادة إنتاج النفط والغاز، مما يقلل من اعتماده على الغاز الإيراني. كما يسعى العراق إلى تعزيز علاقاته الاقتصادية مع الصين وروسيا في مجالات الطاقة والبنية التحتية[١٦]

المطلب الثاني: الفرص السياسية والدبلوماسية

يتيح موقع العراق الجيوسياسي وعلاقاته المتوازنة مع مختلف الأطراف الإقليمية والدولية فرصة فريدة له للعب دور فاعل في الوساطة وتعزيز الاستقرار في المنطقة، مما يفتح أمامه آفاقاً سياسية ودبلوماسية واسعة لتعزيز مكانته الدولية واستعادة قراره السيادي.

١. سياسة "العراق أولاً": تبنّت الحكومة العراقية الحالية سياسة "العراق أولاً"، التي تهدف إلى تعزيز الاستقلالية السياسية والاقتصادية للبلاد تركز هذه السياسة على بناء علاقات متوازنة مع جميع الأطراف الإقليمية والدولية، مما يتيح للعراق دورًا وسيطًا في حل النزاعات الإقليمية.

٢. دور العراق كوسيط إقليمي: يتمتع العراق بعلاقات جيدة مع كل من إيران وتركيا ودول الخليج، مما يتيح له لعب دور الوسيط في النزاعات الإقليمية. على سبيل المثال، نجح العراق في التوسط بين إيران و(أكراد العراق) إقليم كردستان، إذ تم التوصل إلى اتفاق يقضي بتسليم الأسلحة وإغلاق معسكرات المعارضة الإيرانية في شمال العراق[١٧].

٣. تعزيز العلاقات مع القوى الكبرى: يسعى العراق إلى تعزيز علاقاته مع القوى الكبرى مثل الولايات المتحدة الامريكية وروسيا والصين. على سبيل المثال، زار وزير الدفاع الأمريكي بغداد في زيارة غير معلنة لمناقشة التعاون الأمني، مما يعكس التزام الولايات المتحدة الامريكية بدعم العراق في مواجهة التحديات الأمنية[١٨]

المطلب الثالث: الفرص في مجالات الطاقة والبنية التحتية

١. مشاريع الطاقة المتجددة: يعمل العراق على تطوير مشاريع للطاقة المتجددة لتلبية احتياجاته المحلية وتقليل اعتماده على الوقود الأحفوري. تم توقيع اتفاقيات مع شركات دولية لتطوير مشاريع في مجالات الطاقة الشمسية والرياح، مما يسهم في تنويع مصادر الطاقة وتعزيز الاستدامة البيئية[١٩].

٢. تطوير البنية التحتية: تولي الحكومة العراقية أهمية كبيرة لتطوير البنية التحتية، بما في ذلك مشاريع النقل والاتصالات والمياه. تم تنفيذ مشاريع كبيرة مثل ميناء الفاو الكبير ومصفاة كربلاء، مما يسهم في تحسين الخدمات العامة وتعزيز النمو الاقتصادي.[٢٠]

تأسيسا على ما تقدم يمتلك العراق فرصًا استراتيجية كبيرة في مجالات الاقتصاد والسياسة والطاقة. إذا تم استغلال هذه الفرص بشكل فعّال، يمكن للعراق أن يعزز مكانته الإقليمية والدولية ويحقق التنمية المستدامة لشعبه. ومع ذلك، يتطلب ذلك إرادة سياسية قوية، وتعاونًا دوليًا مثمرًا، وإصلاحات داخلية جادة لضمان النجاح والاستدامة.

المبحث الرابع: الكوابح المستدامة في العلاقات الخارجية العراقية

على الرغم من الفرص الاستراتيجية التي يمتلكها العراق، إلا أن سياسته الخارجية لا تزال تعاني من جملة من الكوابح البنيوية والسياسية والأمنية التي تعيق قدرته على بناء علاقات فاعلة ومستقرة على المستويين الإقليمي والدولي. وتكمن خطورة هذه الكوابح في كونها مستدامة ومتشابكة، لا ترتبط فقط بالعوامل الخارجية، بل تنبع أساساً من البيئة الداخلية غير المستقرة.

يسعى هذا المبحث إلى تحليل أبرز الكوابح التي تعرقل تفعيل العلاقات الخارجية العراقية، ويُقسّم إلى ثلاثة مطالب:

- المطلب الأول: الانقسام الداخلي وتعدد مراكز القرار في السياسة الخارجية
- المطلب الثاني: التدخلات الخارجية وغياب السيادة التامة
- المطلب الثالث: ضعف الأدوات المؤسسية للدبلوماسية العراقية

المطلب الأول: الانقسام الداخلي وتعدد مراكز القرار في السياسة الخارجية

يُعدّ الانقسام السياسي والطائفي في العراق واحداً من أكثر الكوابح تأثيراً في علاقاته الخارجية. فمنذ عام ٢٠٠٣، لم تنجح الحكومات المتعاقبة في بناء رؤية وطنية موحدة للسياسة الخارجية، بل غالباً ما انعكست الانقسامات الداخلية على توجهات العراق الإقليمية والدولية.

وقد تتوزع مراكز القرار الخارجي بين رئاسة الجمهورية، ورئاسة الوزراء، ووزارة الخارجية، فضلاً عن تأثير الكتل السياسية والميليشيات المسلحة، إذ تؤدي هذه التعددية غير المنسقة إلى غياب الخطاب الدبلوماسي الموحد، وارتباك المواقف الرسمية، كما حدث في ملفات مثل العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، أو التوازن في العلاقة بين إيران والدول الخليجية،وتُشير دراسة حديثة صادرة عن مركز كارنيغي (٢٠٢١) إلى أن "صناعة القرار الخارجي العراقي تُدار بطريقة ردّ فعل لا تخطيط استراتيجي، نتيجة لتشظي السلطة التنفيذية وهيمنة الفاعلين غير الرسميين".

إن هذا الانقسام يضعف من مصداقية العراق الدولية، ويُصعّب من إمكانية عقد شراكات طويلة الأمد أو تفعيل دوره كوسيط إقليمي.

المطلب الثاني: التدخلات الخارجية وغياب السيادة التامة

يشكّل التدخل الخارجي، لا سيما من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية، أحد أكثر التحديات استدامة في مسار العلاقات الخارجية العراقية[٢١].

١. النفوذ الإيراني الكبير في مؤسسات الدولة وبعض الفصائل المسلحة يُعد عاملاً مهيمنًا، أدى إلى تفكك القرار السيادي في ملفات حساسة، وأحرج العراق أمام شركائه العرب والغربيين.

٢. من الجهة الأخرى، فإن الوجود الأميركي، خصوصاً العسكري والتقني، يضع العراق في موقع الطرف التابع لا المتوازن، رغم محاولات بغداد للحفاظ على الحياد.[٢٢]

٣. كما تدخلت تركيا مراراً في الشأن العراقي بذريعة مكافحة حزب العمال الكردستاني، دون تنسيق فعّال مع بغداد، مما يعبّر عن خلل في سيادة العراق على أراضيه.

تُظهر هذه التحديات أن العراق لا يزال حتى اليوم ساحة نفوذ متبادل لا فاعلاً مستقلاً، وهو ما عبّر عنه تقرير للأمم المتحدة عام ٢٠٢٣ بأن "العراق بحاجة ماسة لاستعادة القرار الوطني من قبضة القوى الإقليمية المتنافسة".

المطلب الثالث: ضعف الأدوات المؤسسية للدبلوماسية العراقية

يُعد الجانب المؤسسي أحد أبرز عناصر الضعف البنيوي في السياسة الخارجية العراقية. ويظهر هذا في[٢٣]:

١. غياب الكفاءة في التمثيل الدبلوماسي: حيث تستمر المحاصصة الحزبية والطائفية في تعيين السفراء والدبلوماسيين، ما يضعف الأداء الاحترافي ويشوّه صورة العراق الخارجية.

٢. ضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الأمنية والخارجية، ما يؤدي إلى تضارب في الخطابات أو قرارات متأخرة تجاه أحداث حرجة.

٣. غياب استراتيجية دبلوماسية طويلة الأمد: حيث تفتقر وزارة الخارجية إلى رؤية منهجية أو خطط قابلة للتنفيذ لتوسيع علاقات العراق أو استثمارها تنموياً.

وقد أشار تقرير للبنك الدولي عام ٢٠٢٣ إلى أن "العراق يفتقر إلى بنى مؤسساتية مؤهلة في مجال العلاقات الدولية، تعكس رؤية دولة، لا مواقف أحزاب."

بناءً على ما تقدم تشكل هذه الكوابح المستدامة – الداخلية منها والخارجية – حجر عثرة أمام طموحات العراق في بناء سياسة خارجية فاعلة ومؤثرة. ولا يمكن للعراق أن يستفيد من الفرص المتاحة له ما لم يعالج جذور هذه العوامل البنيوية، من خلال تعزيز السيادة الوطنية، وتوحيد القرار الخارجي، وتطوير المؤسسات الدبلوماسية على أسس الكفاءة لا المحاصصة.

الخاتمة

لقد حاول هذا البحث تسليط الضوء على واقع العلاقات الخارجية العراقية في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية المتسارعة، من خلال تحليل الأطر النظرية، وتشخيص الفرص الاستراتيجية المتاحة، والكشف عن أبرز الكوابح التي تعيق تفعيل الدور الخارجي العراقي. وقد بيّن البحث أن العراق يمتلك مقومات حقيقية لأن يكون فاعلًا محوريًا في محيطه الجيوسياسي، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، غير أن هذه المقومات غالبًا ما تُهدَر بفعل تحديات داخلية بنيوية وأخرى خارجية مرتبطة بتشابك المصالح الإقليمية.

إن مستقبل السياسة الخارجية العراقية يمرّ حتمًا من بوابة الداخل؛ فكل تقدم خارجي مرهون بإصلاح سياسي ومؤسسي داخلي، يعيد الاعتبار للدولة، ويضع المصلحة الوطنية فوق المصالح الحزبية. وإذا ما وُجدت الإرادة السياسية الصادقة، فإن العراق قادر على تجاوز التحديات والتحوّل من ساحة صراع إلى محور توازن إقليمي ودولي.

وتأسيسًا على ما تم عرضه في مباحث البحث الأربعة، نستطيع أن نخرج بعدد من الاستنتاجات التي تمثل الخلاصة التحليلية لهذا الجهد البحثي.

اولاً: الاستنتاجات

١. أن العلاقات الخارجية العراقية لا تزال تفتقر إلى الاستقرار والاستراتيجية طويلة الأمد، بسبب غياب الرؤية الوطنية الموحدة وتعدد مراكز اتخاذ القرار.

٢. يمتلك العراق فرصًا غير مسبوقة لتعزيز مكانته الإقليمية، لا سيما من خلال مشاريع اقتصادية كبرى (مثل الطريق التنموي) والانفتاح على محيطه الخليجي والدولي، لكنه لم يستثمرها بشكل كامل.

٣. تُعدّ سياسة "العراق أولاً" خطوة نحو استقلال القرار السياسي، غير أنها ما تزال في طور التشكيل وتحتاج إلى دعم مؤسسي ومجتمعي فعلي.

٤. يشكل التدخل الإقليمي والدولي في الشأن العراقي، وخاصة من إيران وتركيا والولايات المتحدة الامريكية، قيدًا دائمًا على حرية صنع السياسة الخارجية.

٥. تعاني وزارة الخارجية العراقية من ضعف وظيفي وهيكلي، نتيجة المحاصصة السياسية وغياب الكفاءة في السلك الدبلوماسي، ما يضعف قدرة العراق على إدارة علاقاته الخارجية باحتراف.

ثانياً: التوصيات

بناءً على ما تقدم، يقدم الباحث التوصيات التالية، أملاً في أن تسهم في تطوير الأداء الخارجي العراقي وتحقيق استقلالية القرار السيادي:

١. صياغة استراتيجية وطنية موحدة للسياسة الخارجية، تشارك في إعدادها المؤسسات الرسمية والمراكز البحثية، لتكون مرجعية واضحة في العلاقات الخارجية.

٢. إعادة هيكلة وزارة الخارجية العراقية بما يضمن المهنية والكفاءة، وإلغاء مبدأ المحاصصة في تعيين السفراء والدبلوماسيين.

٣. تحييد العلاقات الخارجية عن التنافسات الحزبية والطائفية، واعتماد معيار المصلحة الوطنية العليا في تحديد اتجاهات التحالفات.

٤. تنمية أدوات "الدبلوماسية الاقتصادية"، واستثمار المشاريع الكبرى مثل الطريق التنموي لتعزيز مكانة العراق كممر استراتيجي للتجارة الإقليمية والدولية.

٥. تعزيز مكانة العراق كوسيط إقليمي في النزاعات المحيطة، من خلال دعم دور بغداد السياسي، وتفعيل القنوات الرسمية للتفاوض والتحاور.

٦. العمل على تقليص الاعتماد الأمني والعسكري على القوى الأجنبية، وتعزيز الشراكات المتوازنة القائمة على احترام السيادة.

٧. تشجيع إقامة منتديات إقليمية مشتركة يكون العراق جزءًا محوريًا فيها، كوسيلة لتكريس دوره الجيوسياسي وتقليل التوترات المحيطة.

الهوامش:

(١) أحمد الزيود، العلاقات الدولية ومحددات السياسة الخارجية، عمّان: دار وائل للنشر، ٢٠٢١، ص٢٥

(2) Nye, Joseph. (2017). Understanding International Conflicts. Pearson Education.p11

(٣) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠٢٣). السياسة الخارجية العراقية: التحديات والفرص، ص٤٣

(4) International Crisis Group. (2022). Iraq's balancing act between Iran and the West.p2

(5) Waltz, Kenneth. (1979). Theory of International Politics. McGraw-Hill.p3

(6) Keohane, Robert & Nye, Joseph. (2001). Power and Interdependence. Longman.p18

(٧) شفيق مجذوب، نظريات العلاقات الدولية: دراسة تحليلية. بيروت: دار المنهل اللبناني، ٢٠٢٠، ص٢١٢

(8) International Crisis Group. (2018). Iraq's Paradox: Security and Power Vacuums.p20

(٩) حسن العلوي، الشيعة والدولة في العراق، بيروت: دار الساقي، ٢٠١٥، ص٢٤١

(١٠) BBC Arabic تداعيات وانعكاسات مقتل قاسم سليماني، ٢٠٢٠

(١١) مركز البيان للدراسات والتخطيط، العلاقات العراقية – الخليجية: الفرص والتحديات ،٢٠٢٢، ص٦٥.

(12) Al-Qarawee, Harith Hasan. (2021). Iraq's Fragmentation and the Limits of Foreign Policy. Carnegie Middle East Center.p67

(١٣) مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية، مأزق السياسة الخارجية العراقية بين الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية، ٢٠٢٣، ص١٥

(14) Iraq Development Road
https://en.wikipedia.org/wiki/Iraq_Development_Road?utm_source=chatgpt.com

(15) After decades of turmoil, can Iraq now dream of attracting foreign investment?
https://www.medicaldevice-network.com/features/can-iraq-now-dream-of-attracting-foreign-investment-fdi/?utm_source=chatgpt.com

(16) Iraq's Balanced Approach to Foreign Relations Continues
https://english.aawsat.com/opinion/4591766-iraq%E2%80%99s-balanced-approach-foreign-relations-continues?utm_source=chatgpt.com

(17) Tehran and Baghdad reach a deal to disarm and relocate Iranian dissident groups based in north Iraq
https://apnews.com/article/4de08f7aab08bae540f9c45a718bad8c?utm_source=chatgpt.com

(18) US defense secretary makes unannounced visit to Baghdad
https://apnews.com/article/c65a60d012fc6de44b84751d222ddef0?utm_source=chatgpt.com

(19) Statement by Mahmoud Mohieldin, Executive Director for Iraq, Ali Alhosani, Alternate Executive Director for Iraq, and Fouad Al-Kohlany, Advisor for Iraq May 8, 2024
https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2024/128/article-A002-en.xml?utm_source=chatgpt.com

(20) Statement by Mahmoud Mohieldin, Executive Director for Iraq, Ali Alhosani, Alternate Executive Director for Iraq, and Fouad Al-Kohlany, Advisor for Iraq May 8, 2024
https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2024/128/article-A002-en.xml?utm_source=chatgpt.com

(21) Iraq's Illusory Sovereignty: Domestic and Foreign Culprits
https://www.theguardian.com/world/2024/feb/07/baghdad-drone-strike-iraq-iran-militia?utm_source=chatgpt.com

([22]) Iraq labels US 'factor of instability' after three killed in drone attack https://www.theguardian.com/world/2024/feb/07/baghdad-drone-strike-iraq-iran-militia?utm_source=chatgpt.com

([23]) Ending the UNAMI Mission Marks a Step for Iraq Regaining Full Sovereignty https://english.aawsat.com/opinion/5024213-ending-unami-mission-marks-step-iraq-regaining-full-sovereignty?utm_source=chatgpt.com

قائمة المراجع وفق أسلوب APA 7th Edition

أولاً: الكتب

١) الزيود، أحمد. (٢٠٢١). العلاقات الدولية ومحددات السياسة الخارجية. عمّان: دار وائل للنشر.

٢) العلوي، حسن. (٢٠١٥). الشيعة والدولة في العراق. بيروت: دار الساقي.

٣) مجذوب، شفيق. (٢٠٢٠). نظريات العلاقات الدولية: دراسة تحليلية. بيروت: دار المنهل اللبناني.

1) Nye, J. S. (2017). Understanding International Conflicts (9th Ed.)Pearson Education.
2) Waltz, K. (1979). Theory of International Politics. McGraw-Hill.
3) Keohane, R. O., & Nye, J. S. (2001). Power and Interdependence (3rd Ed). Longman.

ثانياً: تقارير ومراكز أبحاث

١) مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية. (٢٠٢٣). السياسة الخارجية العراقية: التحديات والفرص. القاهرة: مركز الأهرام.

٢) مركز البيان للدراسات والتخطيط. (٢٠٢٢). العلاقات العراقية–الخليجية: الفرص والتحديات. بغداد.

٣) مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية. (٢٠٢٣). مأزق السياسة الخارجية العراقية بين الانقسام الداخلي والتدخلات الخارجية. أبو ظبي.

4) International Crisis Group. (2018). Iraq's Paradox: Security and Power Vacuums. https://www.crisisgroup.org
5) International Crisis Group. (2022). Iraq's Balancing Act Between Iran and the West. https://www.crisisgroup.org
6) Hasan, H. H. (2021). Iraq's Fragmentation and the Limits of Foreign Policy. Carnegie Middle East Center. https://carnegie-mec.org
7) International Monetary Fund. (2024). Iraq: 2024 Article IV Consultation – Press Release; Staff Report. (IMF Country Report No. 24/128). https://www.elibrary.imf.org/view/journals/002/2024/128/article-A002-en.xml (تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

ثالثاً: مصادر صحفية وإعلامية

1) BBC Arabic. (2020). مقتل قاسم سليماني: تداعيات وانعكاسات. https://www.bbc.com/arabic (تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

2) The Guardian. (2024, February 7). Iraq Labels US 'Factor of Instability' After Three Killed in Drone Attack. https://www.theguardian.com/world/2024/feb/07/baghdad-drone-strike-iraq-iran-militia (تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

3) AP News. (2024, September 19). Tehran and Baghdad Reach Deal to Disarm and Relocate Iranian Dissident Groups Based in North Iraq. https://apnews.com/article/4de08f7aab08bae540f9c45a718bad8c

(تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

4) AP News. (2024, March 13). US Defense Secretary Makes Unannounced Visit to Baghdad. https://apnews.com/article/c65a60d012fc6de44b84751d222ddef0

(تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

5) Asharq Al-Awsat. (2024, October 1). Iraq's Balanced Approach to Foreign Relations Continues. https://english.aawsat.com/opinion/4591766-iraq%E2%80%99s-balanced-approach-foreign-relations-continues

(تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

6) Asharq Al-Awsat. (2024, May 29). Ending the UNAMI Mission Marks a Step for Iraq Regaining Full Sovereignty. https://english.aawsat.com/opinion/5024213-ending-unami-mission-marks-step-iraq-regaining-full-sovereignty

(تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

رابعاً: مواقع معلوماتية

1) Wikipedia contributors. (n.d.). Iraq Development Road. Wikipedia. https://en.wikipedia.org/wiki/Iraq_Development_Road (تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)

2) Medical Device Network. (2024). After Decades of Turmoil, Can Iraq Now Dream of Attracting Foreign Investment? https://www.medicaldevice-network.com/features/can-iraq-now-dream-of-attracting-foreign-investment-fdi

(تم الاطلاع عليه في ٣ يونيو ٢٠٢٥)